المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

"أجندة بحثية تفصيلية لدعم الجهد الحكومى للتحول الرقمى للاقتصاد المصرى"

الورشتان الخامسة والسادسة

بيان صحفي

القاهرة – ١٣ مارس ٢٠١٩

عقد المركز المصرى للدراسات الاقتصادية اليوم الأربعاء، ورشتى العمل الخامسة والسادسة من سلسلة ورش عمل بعنوان: "أجندة بحثية تفصيلية لدعم الجهد الحكومى للتحول الرقمى للاقتصاد المصرى"، وذلك بحضور ممثلين عن وزارتى الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، ومجلس النواب، وخبراء بمجال تكنولوجيا المعلومات والحوكمة.

وناقشت الورشة الخامسة موضوع الإطار التنظيمى المتعلق بالتحول الرقمى، وفى هذا السياق قال الدكتور محمد حجازى، رئيس لجنة التشريعات والقوانين بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إن مصر تأخرت فى إصدار التشريعات المنظمة للتحول الرقمى، حيث صدر قانون تنظيم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عام ٢٠٠٣، وصدر قانون التوقيع الإليكتروني عام ٢٠٠٤ ولكن تعرض تطبيقه لإشكالية نتيجة عدم وجود بنود ملزمة لجميع الجهات الحكومية للعمل بالتوقيع الإليكتروني.

وأشار رئيس لجنة التشريعات بوزارة الاتصالات، إلى أنه حتى أغسطس الماضى، لم يكن هناك اعتراف بالأدلة الرقمية، أو تجريم لسرقة أرقام بطاقات الدفع الإليكتروني، ولم يكن هناك تجريم للاختراق والاعتداء على النظم المعلوماتية فى القطاع الخاص أو الحكومى، حتى صدر قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، ومن المنتظر صدور لائحته التنفيذية بنهاية شهر أبريل المقبل.

وأعلن حجازى عن إعداد الوزارة لقانون المعاملات الإليكترونية، على أن يتم تقديمه إلى مجلس الوزراء فى الربع الثانى من العام الحالى ٢٠١٩، والذى يقنن وينظم المعاملات الإليكترونية على مختلف أنواعها أسوة بالمعاملات المالية.

لمزيد من المعلومات رجاء الاتصال بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية، أبراج نايل سيتي، البرج الشمالي، الدور الثامن، كورنيش النيل، رملة بولاق، القاهرة ١١٢٢١- مصر تليفون: ٢٤٦١٩٠٣٧ (٢٠٢) فاكس: ٢٤٦١٩٠٤٥ (٢٠٢) بريد إلكتروني: eces@eces.org.eg.

وفيم يتعلق بمشروع قانون حماية البيانات الشخصية، أشار حجازى إلى أن حماية البيانات الشخصية للمواطنين يأخذ جانب كبير من الاهتمام العالمى، ومع صدور اللائحة الأوروبية لحماية البيانات الشخصية، أصبح هناك مشكلة فى حماية بيانات المواطنين الأوروبيين، وهذا يؤثر فى عمل القطاعات التى تتعامل مع مواطنين أوروبيين مثل قطاع السياحة والفنادق والطيران، وهو ما يستوجب التعامل مع مثل هذه المتغيرات ووضع ضوابط تنظيمية تحافظ على حقوق المواطن وعدم تداول بياناته أو جمعها إلا بإذنه، كما تم تنظيم عملية التسويق المباشر التى تتم باستخدام بيانات المواطنين، لافتا إلى عقد أول جلسة بمجلس النواب لمناقشة مشروع القانون الاثنين المقبل.

ومن جانبه قال محمد إبراهيم، المشرف على نيابة التنظيم بالجهاز القومى لتنظيم الاتصالات، إن وجود بيئة تشريعية وتنظيمية وبيئة تحتية مناسبة، هو أمر حتمى لإتمام عملية التحول الرقمى، مشيرا إلى أن مصر من أوائل الدول التى أدخلت تكنولوجيا الجيل الثالث، وتأخرت فى إدخال الجيل الرابع، وهناك خطة لإدخال تكنولوجيا الجيل الخامس لتكون مصر من أوائل الدول التى تفعل ذلك، إضافة إلى ما يجرى حاليا من تغيير جميع الشبكات إلى الفايبر لإتاحة البنية اللازمة للتحول الرقمى.

وأكد إبراهيم على أهمية صدور قانون الدفع غير النقدى فى تحقيق عملية التحول الرقمى، لافتا إلى أن عدد مشتركى خدمات الدفع من خلال التليفون المحمول وصل إلى ١٣ مليون مشترك، ولكن عدد الحسابات الفاعلة لا يتخطى ٥% فقط أى حوالى ٥٠٠ ألف حساب، وهو ما يستلزم المزيد من الجهد وحملات التوعية التى تقوم بها الشركات والبنك المركزى لدفع الفواتير من خلال محفظة الهاتف المحمول لتحقيق عملية الشمول المالى، حتى لا تقتصر على مجرد حفظ أموال بالمحفظة.

وأعلن إبراهيم عن انتهاء الوزارة من اللائحة التنفيذية لقانون النقل البرى باستخدام تكنولوجيا المعلومات، والذى يطلق عليه قانون "أوبر وكريم" وإحالته إلى مجلس الوزراء، متوقعا صدوره خلال أسبوع أو أسبوعين.

ومن ناحيته قال الدكتور نضال السعيد عضو مجلس النواب ورئس لجنة الاتصالات السابق بالمجلس، أن مصر متأخرة جدا فى التشريعات المتعلقة بالتحول الرقمى، مطالبا بتحديد أهداف مرحلية يتم تنفيذها بخطط زمنية وأدوار واضحة للجهات المختلفة، موضحا أن وزارة الاتصالات تلعب الدور الرئيسى ولكن يجب أن تقوم الوزارات والجهات الأخرى بدورها.

وأشار السعيد إلى أن قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات صدر منذ أغسطس الماضى، وينص على صدور اللائحة التنفيذية خلال ٣ أشهر، ولكنها لم تصدر حتى الآن، كما أن تأخر صدور لائحة قانون تنظيم النقل البرى باستخدام تكنولوجيا المعلومات يؤثر على استثمارات الشركات، لأنه يحدد المتطلبات التى يجب الالتزام بها فى توفيق الأوضاع الذى حدد القانون مدته بـ١٨٠ يوما.

وتعليقا على صدور قانون الدفع غير النقدى، قال عضو مجلس النواب أن تطبيق هذا القانون يتطلب بنية تحتية مناسبة، لافتا إلى أن استمرار استخدام الأوراق فى البنوك سيؤخر تحقيق عملية الشمول المالى، وطالب بوضع خطة محددة التوقيت للوصول إلى سرعات عالية للإنترنت فى مصر.

وعلقت الدكتورة عبلة عبد اللطيف، المدير التنفيذى ومدير البحوث بالمركز، بقولها إن هناك تأخر فى الأداء الحكومى بالفعل ولا توجد مؤشرات لقياس الأداء، لافتة إلى سيطرة البعد الأمنى على قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات وهو ما أكدت على أهميته ولكنه غير كافى.

وأشارت عبد اللطيف إلى أن صدور قانون الدفع غير النقدى أمر جيد، ولكن من المهم أيضا ألا يقتصر الأمر على قيام المواطنين بسحب رواتبهم من ماكينات الصرف الآلى وشراء احتياجاتهم بالدفع النقدى، وإلا لن يتحقق الهدف المنشود وهو التحول نحو استخدام الدفع غير النقدى فى كافة المعاملات المالية، مطالبة بتخفيض رسوم استخدام ماكينات نقاط الدفع بالمحلات والأماكن المختلفة التى تقدم خدمات الدفع غير النقدى لتشجيع الجميع على هذا التحول.

وتساءل الدكتور خالد دربالة استشارى وخبير نظم المعلومات، عن موقف القطاع غير الرسمى الذى يحتل نسبة كبيرة من الاقتصاد المصرى فى ظل عملية الشمول المالى وصدور قانون الدفع غير النقدى، مؤكدا ضرورة أخذه فى الاعتبار نظرا لحجمه الكبير وتحديد كيفية التعامل معه.

أما ورشة العمل السادسة فقد ناقشت الموضوعات المتعلقة بالحوكمة، وعرض المهندس أشرف عبد الحفيظ مساعد وزير التخطيط لقواعد البيانات القومية خريطة الوزارة فى الخدمات الحكومية، مؤكدا على أهمية التشريعات التى تساعد على التحول الرقمى.

وقال مساعد وزير التخطيط إن الوزارة بدأت وضع خريطة للتحول الرقمى ابتداء من ربط الجهات الحكومية ببعضها البعض فيم يسمى بالمحول الرقمى والذى يربط ٤٣ جهة حكومية، كما يتم تقديم بعض الخدمات الإليكترونية عبر بوابة الحكومة المصرية مثل استخراج شهادات الميلاد، وأيضا عبر الهاتف المحمول من خلال بوابة خدمات مصر والتى تتيح تقديم ٣٠ خدمة منها خدمات الشهر العقارى ونيابات المرور والمحليات، لافتا إلى ميكنة الآلاف من مكاتب الصحة ويتم من خلالها تسجيل بيانات المواليد والوفيات لحظيا وهو ما يفيد فى تنقيح بيانات الدعم.

وطالب عبد الحفيظ بضرورة دخول القطاع الخاص فى مجال تقديم الخدمات للمواطنين إلكترونيا، لتوسيع مجال تقديم الخدمات الإليكترونية، ضاربا مثال بخدمات فحص السيارات بوحدات المرور لاستخراج الرخص، فبدلا من أن يقف المواطن فى طابور طويل أثناء وقت عمله للقيام بعملية الفحص، يمكن فتح المجال لمراكز الفحص المعتمدة للقيام بهذا الأمر ويتم إنهاء إجراءات الرخصة إلكترونيا، وهو ما يتطلب فى بعض أنواع الخدمات تعديلات تشريعية تسمح بألا يضطر المواطن للذهاب بنفسه إلى الجهة مثل عملية إنفاذ العقود بالشهر العقارى، ويتم الاكتفاء بإتمام الخدمة عبر الهاتف بعد التأكد من الرقم القومى.

ومن جانبه قال الدكتور طارق الحصرى، وكيل كلية الدراسات العليا بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى، إن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩/٢٠٢٢ هامة جدا فى مجال مكافحة ومنع الفساد فى مصر وتحقيق تطوير مؤسسى وتفعيل لمبادئ الحكومة وإتمام عملية الإصلاح الإدارى.

وأشار الحصرى إلى عدد من التحديات التى تواجه حكومة الجهاز الإدارى للدولة، وتتمثل فى تعقد الجهاز الإدارى، حيث يوجد فى مصر ٣٣ وزارة ونحن ثانى دولة عالميا فى عدد الوزارات بعد أندونيسيا، بالإضافة إلى ٢٠٧ هيئة الكثير منها انتهى دوره منذ ٤٠ عاما، إلى جانب ضعف نظام لإعداد خطط التنمية قصيرة وطويلة الأجل، وسوء إدارة وعدم وجود موارد مالية كافية للتدريب، وضعف نظام المحاسبة بناء على النتائج وتحقيق الأهداف، وعدم جود أنظمة لإدارة الموارد البشرية، والنظام التقليدي فى إعداد الموازنة وعدم تنفيذ موازنة البرامج والأداء، إضافة إلى غياب قانون لحرية تداول المعلومات، وكثرة التشريعات وتضاربها، وغيرها من تحديات تنفيذ الحوكمة.

وطالب الحصرى بتفعيل مبادرة "إرادة" لتنقية التشريعات، حيث يحكم مصر ٥٣٥٣٨ تشريع سواء قوانين أو قرارات ولوائح، وهناك قوانين سارية منذ عام ١٩٠٦ مثل القانون المنظم لسجلات المحاكم، مؤكدا أن كثرة اللوائح والقرارات التنفيذية مدعاة للفساد.

وهنا أكدت الدكتورة عبلة عبد اللطيف أن التعامل مع الفساد بشكل سليم لن يتم إلا من خلال القيام بإصلاح مؤسسى حقيقى، لافتة إلى وجود مشكلة فى العلاقة بين الوزارات والأجهزة والجهات المختلفة، وهو ما يحتاج إلى مراجعة.

وشدد الدكتور عمرو بدر الدين، استاذ مساعد الإدارة ونظام المعلومات بالجامعة الأمريكية، على أهمية الحوكمة التى تختلف كثيرا عن الإجراءات، موضحا أن حوكمة المنظومة الرقمية تتمثل فى وضع قواعد منظمة ضمن سلسلة القيمة للمنظومة التكنولوجية تضمن استدامة العمل ورفع كفاءتها.

وأشار إلى أن عدم وجود حوكمة لمنظومة السكك الحديدية فى مصر على سبيل المثال هو السبب الرئيسى فى استمرار وقوع حوادث القطارات، وهناك أجهزة تكنولوجية تعمل على تنفيذ هذه العملية موضحا أنه فى حالة تخطى القطار لسرعة محددة وقيامه بكسر الإشارة يكون هناك جهاز متصل بالقطار يعمل على فرملته، ولكن ما حدث هو أن سائق القطار أوقف عمل الجهاز، وبالتالى لم يتم السيطرة على الموقف.